

Distr.: General  
23 March 2022

Arabic  
Original: English

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

لجنة خبراء مؤتمر وزراء المالية والتخطيط

والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

الاجتماع الأربعون

داكار (حضوريا وعبر الإنترنت)، ١١-١٣ أيار/مايو ٢٠٢٢

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت\*

تقييم التقدم المحرز في مجال التكامل الإقليمي في أفريقيا

## تقييم التقدم المحرز في مجال التكامل الإقليمي في أفريقيا

### أولا- مقدمة

١- لا يزال التكامل الإقليمي يشكل أولوية رئيسية لأفريقيا، ويهدف إلى تحويل وتسريع تكامل الاقتصادات الصغيرة المجزأة في القارة حتى تتمكن من جني ثمار وفورات الحجم في الإنتاج والتجارة. ويعد التكامل قناة هامة للنمو الاقتصادي والتنمية العادلين، على النحو المبين في المعاهدة المنشئة للجماعة الاقتصادية الأفريقية (١٩٩١) والقانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي (٢٠٠٠).

٢- وقد وصلت البلدان الأفريقية إحراز تقدم ملحوظ على درب التكامل دون الإقليمي والقاري، ولكن التحديات لا تزال قائمة. وتشمل هذه التحديات الموارد المالية غير الكافية؛ وشبكات الهياكل الأساسية الضعيفة؛ وعدم وجود آليات مناسبة لتتبع التقدم المحرز؛ ومحدودية تنفيذ السياسات والاتفاقات. ولذا، فإن تتبع التقدم المحرز في مجال التكامل على نحو سليم أمر بالغ الأهمية لتعزيز المكاسب التي تحققت بشق الأنفس في مجال التكامل وتمهيد الطريق للإنجازات المقبلة.

٣- ويعد إطلاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (منطقة التجارة الحرة فيما يلي)، وهي سوق قارية واحدة للسلع والخدمات، أحد أهم الإنجازات الأخيرة للقارة في رحلتها نحو تكامل التجارة والأسواق. ويحظى الاتفاق المؤسس لهذه المنطقة (الاتفاق المؤسس



لمنطقة التجارة الحرة فيما يلي)، الموقع في عام ٢٠١٨، بدعم الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية على السواء. وتظل هذه الأخيرة الركائز واللبنة الأساسية لإنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية - تماما مثلما أن مناطق التجارة الحرة التي أنشأتها الجماعات الاقتصادية الإقليمية هي اللبنة الأساسية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

٤- وكانت لجائحة الفيروس التاجي (كوفيد-١٩) آثار اجتماعية واقتصادية وخيمة على الصعيد العالمي. ورغم أن الاقتصادات الأفريقية أظهرت مرونة كبيرة في مواجهة التقلبات العالمية، إلا أن الصدمات الضارة الناجمة عن الأزمة الصحية قوضت نمو الناتج وشكلت خطرا على الجهود الرامية إلى الحد من الفقر في القارة.<sup>(١)</sup> وفي خضم عدم اليقين السائد من جراء الجائحة، من الأهمية بمكان أن تسخر البلدان الفرص الكامنة في خطة التكامل الإقليمي - بما في ذلك المبادرات الاستراتيجية مثل منطقة التجارة الحرة - من أجل انتعاش وتحول اقتصادي أسرع بعد الجائحة.

٥- ويقدم هذا التقرير موجزا عن التقدم المحرز في الجوانب الهامة للتكامل في أفريقيا، التي جرى تقييمها باستخدام عدة أطر وأدوات للرصد وضعها كل من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (اللجنة الاقتصادية فيما يلي) ومفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي.<sup>(٢)</sup> وعلى وجه التحديد، يسلط التقرير الضوء على التقدم المحرز على الصعيد القاري ودون الإقليمي والوطني بشأن الأبعاد الرئيسية للتكامل، وهي التكامل التجاري، والتكامل الإنتاجي، والهياكل الأساسية والطاقة، وتكامل الاقتصاد الكلي، والحوكمة والسلم والأمن، والتكامل الاجتماعي، وحرية تنقل الأشخاص. كما يسلط الضوء على الجهود التي تبذلها القارة والجماعات الاقتصادية الإقليمية في سبيل تحرير التجارة في الخدمات، استنادا إلى الطبعة العاشرة من تقرير تقييم التكامل الإقليمي في أفريقيا، الذي تشارك في نشره مؤخرا كل من اللجنة الاقتصادية ومفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

## ثانيا- التكامل التجاري

٦- لا تزال مساهمة أفريقيا في التجارة العالمية ضعيفة. وتمثل تجارة البضائع أكبر حصة من التجارة الدولية للقارة، رغم أن التجارة في الخدمات زادت بسرعة على مدى العقود الأخيرة. فقد انكسرت التجارة فيما بين البلدان الأفريقية بنسبة ١,٦ في المائة في عام ٢٠١٩، مقارنة بنمو بلغ ١٨ في المائة في عام ٢٠١٨. وواصلت الجماعات الاقتصادية

<sup>١</sup> African Development Bank, *African Economic Outlook 2021: from Debt Resolution to Growth – the Road ahead for Africa* (2021).

متاح في الموقع التالي: <https://www.afdb.org/en/knowledge/publications/african-economic-outlook>.

<sup>٢</sup> الاستنتاجات الواردة في هذا التقرير مستمدة في جزء كبير منها من الفصل ١ من الطبعة العاشرة من تقييم التكامل الإقليمي في أفريقيا، وبدرجة أقل من دليل التكامل الإقليمي الأفريقي، ومؤشر انفتاح تأشيرات أفريقيا، ومؤشر الأعمال التجارية القطري لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

الإقليمية ممارسة التجارة مع العالم الخارجي أكثر من ممارستها إياها فيما بينها، ونتيجة لذلك، ظل نمو التجارة داخل المنطقة الواحدة في أفريقيا منخفضا مقارنة بمناطق أخرى من العالم.

٧- ويأخذ الاتحاد الأوروبي حصة كبيرة من الصادرات الأفريقية، وهو اتجاه يُتوقع أن يتغير بخروج المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية من الاتحاد الأوروبي. وفي الفترة ما بين عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٩، استحوذ الاتحاد الأوروبي على ٦٣,٤ في المائة في المتوسط من صادرات اتحاد المغرب العربي و ٤٠,٣ في المائة من صادرات تجمع دول الساحل والصحراء. وتستورد بلدان كل الجماعات الاقتصادية الإقليمية، باستثناء جماعة شرق أفريقيا والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، من الاتحاد الأوروبي أكثر مما تستورد من داخل جماعاتها. ويستحوذ كل من اتحاد المغرب العربي وتجمع دول الساحل والصحراء على أكبر حصة من الواردات القادمة من الاتحاد الأوروبي، بنسبة قدرها ٤٦,٨ في المائة و ٣٥,٨ في المائة على التوالي. وتستورد بلدان مجموعة شرق أفريقيا والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية من آسيا أكثر مما تستورد من داخل جماعاتها. والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي هي الجماعة الوحيدة التي أحرزت تقدما في زيادة الواردات من دولها الأعضاء. والتجارة فيما بين الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي كبيرة نسبيا، إذ تشكل ١٩ في المائة من صادراتها.

٨- وتواصل أفريقيا بذل الجهود لتعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية، بسبل منها اعتماد سياسات واستراتيجيات التصنيع على الصعيدين الوطني والإقليمي. وتشكل خطة عمل تعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية والاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة (الذي يغطي السلع والخدمات على السواء) خطوتين رئيسيتين حديثتين في هذا الصدد. ومن المتوقع أن يلغي الاتفاق أكثر من ٩٠ في المائة من التعريفات الجمركية على السلع، وأن يحرر تدريجيا التجارة في الخدمات، وأن ينشئ سوقا أفريقية واحدة تضم أكثر من مليار مستهلك محلي إجمالي يفوق مجموعه ٣ آلاف مليار دولار. وتغطي منطقة التجارة الحرة، التي لا تُعد مجرد منطقة تجارة حرة تقليدية، قطاعات مثل الاستثمار وتجارة الخدمات وحقوق الملكية الفكرية وسياسة المنافسة، وقد تغطي أيضا التجارة الإلكترونية في المستقبل. وستكون المبادرات القارية الرئيسية الأخرى، بما في ذلك السوق الأفريقية الموحدة للنقل الجوي، والبروتوكول الملحق بالمعاهدة المنشئة للجماعة الاقتصادية الأفريقية والمتعلق بحرية تنقل الأشخاص وحق الإقامة والاستقرار، حاسمة الأهمية للنجاح في تفعيل منطقة التجارة الحرة. وواصلت اللجنة الاقتصادية إجراء البحوث والتحليلات، إضافة إلى تقديم الدعم التقني الموجه نحو تعزيز فرص النجاح في تنفيذ هذه المبادرات. وعلى وجه الخصوص، قدمت اللجنة الاقتصادية الدعم إلى الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية في وضع وتنفيذ استراتيجيات وطنية ودون إقليمية لتفعيل المنطقة.

٩- وقد أسهم قطاع الخدمات إسهاما كبيرا في نمو القارة وتنميتها العامة في السنوات الأخيرة. ومع ذلك، فإن أداء تجارة الخدمات في أفريقيا أدنى بكثير من إمكاناتها، حيث لا

تشكل هذه التجارة سوى ٢ في المائة من صادرات الخدمات العالمية. ويوفر تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة، الذي يتضمن بروتوكولا بشأن التجارة في الخدمات، منبرا حقيقيا لتحرير الخدمات وتكاملها في أفريقيا. وواصلت اللجنة الاقتصادية دعم الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي في المفاوضات المتعلقة بالاتفاق، فيما يتصل بمسائل منها العروض الجمركية. وركزت الطبعة العاشرة من تقييم التكامل الإقليمي في أفريقيا عمدا على تحرير تجارة الخدمات داخل المنطقة. وقدمت أيضا عددا من النتائج والتوصيات الهامة، التي من شأنها أن تسهم بقدر كبير في تعزيز آفاق تفعيل المنطقة، وبصورة أخص، في تحسين أداء تجارة الخدمات في القارة.

١٠- وكل الجماعات الاقتصادية الإقليمية لديها شكل من أشكال اتفاقات التجارة في الخدمات، وإن كانت متباينة النطاق.<sup>(٣)</sup> وفي عام ٢٠١٢، اعتمدت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بروتوكولا بشأن التجارة في الخدمات تنص المادة ٧ منه على الاعتراف المتبادل بالمؤهلات والتراخيص وغيرها من اللوائح الصادرة عن الدول الأعضاء، في حين تسمح المادة ٦ للدول بتنظيم قطاعاتها المحلية، شريطة أن تدار هذه اللوائح بطريقة معقولة وموضوعية وشفافة ومحيدة. وفي عام ٢٠١٠، اعتمدت مجموعة شرق أفريقيا بروتوكولا للسوق المشتركة يركز على حرية تنقل السلع والعمال والخدمات ورأس المال؛ وقد وسع نطاقه مؤخرا بحيث يشمل جميع قطاعات الخدمات. وتعمل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على وضع سياسة دون إقليمية للخدمات منذ عام ٢٠١٦ وحققت الموازنة التنظيمية في مجالي الاتصالات السلكية واللاسلكية والنقل. وقد أحرزت الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا نجاحا أكبر في تحرير تجارة الخدمات في المنطقة دون الإقليمية.

١١- وللجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي اتفاقات تعاون في البعض من قطاعات الخدمات؛ غير أنه لا يوجد اتفاق ملزم للدول الأعضاء. ومع ذلك، فإن أحكام الحق في الاستقرار المنصوص عليها في معاهدة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بشأن حرية تنقل الأشخاص تسمح بحرية كبيرة في تجارة الخدمات. وفي الوقت نفسه، اعتمدت الدول الأعضاء في السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي لوائح لتحرير تجارة الخدمات، لكن جداول الالتزام لا تزال قيد التفاوض. واضطلعت الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا بزيادة التكامل في قطاع الخدمات، لا سيما في خدمات النقل الجوي والاتصالات السلكية واللاسلكية. ولم يحرز اتحاد المغرب العربي وتجمع دول الساحل والجنوب الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية تقدما يذكر نحو مبادرات أو اتفاقات ملزمة بشأن زيادة تكامل قطاع الخدمات في هذه الجماعات. وتؤثر هذه التباينات في الأداء فيما يتعلق بقطاع الخدمات وتكامل تجارة الخدمات تأثيرا كبيرا في تفعيل منطقة التجارة الحرة. وقد نشرت اللجنة الاقتصادية

<sup>٣</sup> Mburu-Ndoria, Emily, "African Continental Free Trade Area: Liberalizing trade in services for trade facilitation" (Geneva, UNCTAD, ٢٠١٥).

مؤخرا التقرير المعنون تنظيم منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية - الواجهة البيئية للجماعات الاقتصادية الإقليمية، الذي قدمت فيه مقترحات سياساتية قابلة للتنفيذ لدعم إقامة واجهة بيئية متناسقة ومنسقة ومستجيبة تماما بين المنطقة والجماعات الاقتصادية الإقليمية. واقترح التقرير أيضا طريقة للاستفادة من نجاحات التكامل التجاري والدروس المستفادة من التحديات المواجهة في تنفيذ اتفاقات التجارة الحرة للجماعات الاقتصادية الإقليمية من أجل تحسين تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة .

١٢- ولا يزال أداء أفريقيا ككل في مجال تكامل الإنتاج<sup>(٤)</sup> ضعيفا، كما يتضح من متوسط درجات البلدان الأفريقية البالغ ٠,٢ (من أصل ١,٠) في هذا المجال في دليل التكامل الإقليمي الأفريقي، حيث سجل ٣٣ بلدا درجات أقل من المتوسط. وتعكس درجة التكامل الإنتاجي مشاركة البلد في سلاسل التوريد والقيمة الإقليمية. ويعد اتحاد المغرب العربي وجماعة شرق أفريقيا أفضل الجماعات أداء في هذا الصدد، حيث سجلتا ٠,٤٥ و ٠,٤٣ على التوالي. وفي المقابل سجلت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أدنى أداء بين الجماعات بدرجة ٠,٢. وعلى مستوى البلدان، أخذت جنوب أفريقيا مرتبة الصدارة في القارة، تليها نيجيريا وأنغولا. أما الكونغو وليسوتو وإثيوبيا وموريتانيا والنيجر وجنوب السودان فهي الأقل تكاملا، إذ حصلت على درجات أقل من ٠,١.

١٣- وتشير التباينات في درجات تكامل الإنتاج بين البلدان والجماعات إلى أن الإنتاج لا يتوزع بالتساوي في جميع أنحاء القارة وأن البلدان لا تجني فوائد من ميزات النسبية. ولتحسين تكامل الإنتاج، لا بد من بناء أطر مبتكرة لسلاسل القيمة الإقليمية في مختلف القطاعات باستخدام تكنولوجيا أفضل ومدخلات ريفية الجودة وتقنيات تسويق محدثة. والخدمات اللوجستية الفعالة ضرورية لسلاسل الإمداد الإقليمية وللاندماج في سلاسل القيمة العالمية.

١٤- وبينما تعمل القارة من أجل التعافي والتحول الاقتصادي في مرحلة ما بعد الجائحة، لا بد من الحرص على أن يكون هذا المسعى مدعوما بأنواع أكثر شمولا واستدامة من الإنتاج والاستثمار تيسرها سياسات الابتكار المنسقة تنسيقا جيدا، مثل تلك المقترحة في الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة. وبزيادة التجارة الإقليمية وخفض تكاليف التجارة وتبسيط الإجراءات الحدودية، فإن تنفيذ الاتفاق بنجاح وما يرتبط به من إصلاحات في مجال السياسة العامة من شأنه أن يعزز إلى حد كبير قدرة البلدان الأفريقية على الصمود في وجه الصدمات الاقتصادية في المستقبل والحفاظ على النمو الطويل الأجل.

<sup>٤</sup> تكامل الإنتاج هو مدى امتلاك بلد ما قدرات إنتاجية تكمل قدرات البلدان الأخرى في منطقتيه بحيث يتمكن من التخصص في مراحل الإنتاج التي يتمتع فيها بميزة نسبية، ومن ثم الاستفادة من ثم من وفورات الحجم (مصرف التنمية الأفريقي ومفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، دليل التكامل الإقليمي الأفريقي، ٢٠١٩ (أديس أبابا، ٢٠١٩). متاح في الموقع التالي: <https://repository.uneca.org/handle/43768/10850>.

١٥- ودعما للجهود الرامية إلى تعزيز الاستثمار المنتج وتكامل الإنتاج في القارة، أصدرت اللجنة الاقتصادية مؤخرا التقرير البحثي المعنون: نحو منطقة استثمار مشتركة في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية: تكافؤ الفرص من أجل الاستثمار فيما بين البلدان الأفريقية. ويتضمن التقرير عددا من التوصيات السياساتية الهامة التي من شأنها أن تسهم بقدر كبير في تحسين ومواءمة المشهد الاستثماري للقارة، ومن ثم تعزز الإنتاجية والقدرة التنافسية في القارة وتستفيد من حيز الأسواق الأكبر الذي أنشأته المنطقة. وواصلت اللجنة الاقتصادية أيضا دعم الدول الأعضاء في وضع ونشر أدلة إلكترونية للاستثمار وفي إعداد موجزات سياساتية بشأن تطوير سلاسل القيمة الإقليمية، في قطاعات منها المستحضرات الصيدلانية في إطار المبادرة الصيدلانية المركزة في المنطقة.

### ثالثا- تكامل الاقتصاد الكلي

١٦- يعد التكامل والتقارب في مجال الاقتصاد الكلي أمرين أساسيين لتسريع وتيرة التجارة داخل المنطقة، وتعزيز استقرار الاقتصاد الكلي الإقليمي، وتشجيع المزيد من المساءلة العامة. ويختلف أداء جانب الاقتصاد الكلي من تكامل القارة باختلاف الجماعات الاقتصادية الإقليمية. وفي عام ٢٠١٩، كانت الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وجماعة شرق أفريقيا الأحسن أداء في هذا الصدد. وتلاههما حسب ترتيب الأداء كل من اتحاد المغرب العربي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي. وفي الوقت الحاضر، ثم خمس جماعات (السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، وجماعة شرق أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي) لديها معايير أولية لتقارب الاقتصاد الكلي تتألف أساسا من أهداف تتعلق بالتضخم إلى جانب حدود قصوى للعجز المالي والدين العام وعجز الحساب الجاري. ولبعض الجماعات أيضا معايير ثانوية بشأن تشجيع زيادة المساءلة المالية واستقرار النقد الأجنبي. وتواجه كل جماعة تحديات خاصة في تنفيذ معاييرها.

١٧- وأوجزت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي أهدافها المتعلقة بالتقارب في مجال الاقتصاد الكلي في بروتوكولها المتعلق بالتمويل والاستثمار لعام ٢٠٠٦، الذي ينص على التعاون في مجال السياسة الاقتصادية لتعزيز الاستقرار في المنطقة دون الإقليمية. وبوجه عام، أحرزت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تقدما فيما يتعلق بمعاييرها الأولية، إذ حسنت المزيد من البلدان أداءها فيما يتعلق بالتضخم وعجز الميزانية والعجز المالي في عام ٢٠١٩ مقارنة بعام ٢٠١٨. وفي عام ٢٠١٤، اعتمدت الدول الأعضاء في مجموعة شرق أفريقيا بروتوكولا بشأن إنشاء اتحاد نقدي، بهدف اعتماد عملة موحدة. وقد استوفت دول جماعة شرق أفريقيا المعايير المتعلقة بالتضخم وعجز الميزانية ونسبة الدين العام في عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩.

١٨- وأنشأت السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي مجلس تقارب قام بوضع خارطة طريق لإنشاء اتحاد نقدي. وفي عام ٢٠١٩، طلبت مراجعة لمعايير التقارب الأولية لتحسين تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي بين الدول الأعضاء. ولم توضع بعد الصيغة النهائية للمعايير المنقحة. وللسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي تسعة معايير ثانوية لتعزيز الاستقرار في المنطقة دون الإقليمية، تشمل أهدافا فيما يتعلق بخطة عملها الرامية إلى تنسيق الإشراف المصرفي وبالتحديد بالمبادئ الأساسية لآليات الدفع ذات الأهمية النظامية.<sup>(٥)</sup> ولم يتسن استيفاء المعيارين المتعلقين بالتضخم وعجز الميزانية في السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩.

١٩- وأحرزت الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا تقدما محدودا صوب تحقيق تقارب في الاقتصاد الكلي. وأحرزت الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، التي تستخدم فرنك الجماعة المالية الأفريقية، تقدما في تحقيق تقارب في الاقتصاد الكلي. وبينما تتماشى المعايير الأولية للجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا إلى حد كبير مع المعايير الخاصة بالجماعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى، فقد أدخلت تعديلات لاستبعاد أثر أسعار السلع الأساسية؛ وهكذا، باتت معاييرها الثانوية تشمل الحفاظ على رصيد مالي أولي باستخدام الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي.<sup>(٦)</sup> واعتمدت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا معايير تقارب أولية وثانوية تلتزم بها التزاما أكبر الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا.<sup>(٧)</sup> وترجع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا توسيع الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا ليشمل الجماعة الاقتصادية الإقليمية الأوسع نطاقا، لكن مسائل التقارب لا تزال قائمة. ولم يُستوف سوى معيار الدين العام من معايير الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في عام ٢٠١٨.

#### رابعاً- التطورات التي شهدتها الهياكل الأساسية والطاقة

٢٠- أدى الاستثمار في الهياكل الأساسية (بما في ذلك النقل البري والسكك الحديدية والنقل الجوي، وتوفير المياه والطاقة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات) دورا رئيسيا في أداء نمو القارة على مدى العقد الماضي.<sup>(٨)</sup> ويُعد تطوير الهياكل الأساسية في القارة ضروريا لدعم الأبعاد الأخرى للتكامل على الصعيدين دون الإقليمي والقاري، وهو أمر حاسم الأهمية لتفعيل منطقة التجارة الحرة بنجاح. بيد أن القارة مقيدة بفجوات هائلة في الهياكل الأساسية تعوق تقدمها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وتتراوح متطلبات التمويل

<sup>٥</sup> COMESA, *Facilitating Multilateral Fiscal Surveillance in Monetary Union Context with Focus on COMESA Region* (Lusaka, 2017).

<sup>٦</sup> International Monetary Fund, "Central African Economic and Monetary Union (CEMAC): Selected issues" IMF country report No. ٣٩٣/١٧ (Washington, DC, ٢٠١٧) –

<sup>٧</sup> تستخدم الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا بجماعة فرنك الجماعة المالية الأفريقية.

<sup>٨</sup> African Development Bank, "Africa Infrastructure Development Index (AIDI), ٢٠٢٠" (Abidjan, Côte d'Ivoire, July ٢٠٢٠). متاح في الموقع التالي: <https://www.afdb.org/en/documents/economic-brief-africa-2020-july-2020>.

السنوية المقدرة لتطوير الهياكل الأساسية بالقدر الكافي في القارة بين ١٣٠ و ١٧٠ مليار دولار، بينما تتراوح فجوة التمويل السنوية بين ٦٨ مليارا و ١٠٨ مليارات من الدولارات. وتشكل أوجه عجز الهياكل الأساسية للطاقة والنقل على وجه الخصوص عقبات رئيسية. وقد أدى أزمة الجائحة وأثرها على الميزانيات العمومية للحكومات، إلى جانب اضطرابات الإنتاج على الصعيد العالمي، إلى تأخير مشاريع الهياكل الأساسية وهي تهدد بزيادة توسيع الفجوة.

## ألف- الهياكل الأساسية للطرق

٢١- تعادل كثافة الطرق في أفريقيا، باستثناء شمال أفريقيا، حوالي ثلث كثافة الطرق في جنوب آسيا. وتبلغ نسبة الطرق المعبدة الربع فقط، لذا فإن أوقات السفر أطول بمرتين إلى ثلاث مرات مما هي عليه في الممرات المماثلة في آسيا.<sup>(٩)</sup> ويواصل القادة الأفريقيون دعم المبادرات القارية، بما في ذلك المشاريع العابرة للقارة في إطار برنامج الطريق السريع العابر لأفريقيا، الذي يهدف إلى تعزيز التجارة من خلال تطوير الهياكل الأساسية للطرق السريعة وإدارة الممرات التجارية الطرقية. وتتألف شبكة الطرق السريعة العابرة لأفريقيا من تسع طرق سريعة يبلغ طولها ٦٨٣ ٥٦ كيلومترا. وقد اكتملت الشبكة بنسبة ٦٠ في المائة، بينما تتألف نسبة ٤٠ في المائة المتبقية من حلقات مفقودة. وفي الآونة الأخيرة، طرح مصرف التنمية الأفريقي ما يقرب من ١٣ مليون دولار لاستكمال دراسات الجدوى الخاصة بمشاريع في مرحلتَي التخطيط والصياغة، مثل الممر الطريقي بين أبيدجان ولاغوس. ووافق البنك الدولي على منحة بقيمة ٨,١٣٠ مليون دولار من المؤسسة الدولية للتنمية في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠ لتسهيل حركة السلع والأشخاص وتحسين الوصول إلى الخدمات الاجتماعية وفرص العمل في المناطق المضيفة للاجئين في منطقة غرب النيل دون الإقليمية في أوغندا.

## باء- النقل بالسكك الحديدية

٢٢- يقدر طول شبكة السكك الحديدية الأفريقية بأكملها، حتى اليوم، بحوالي ٧٥ ألف كيلومتر على مساحة ٣٠,٢ مليون كيلومتر مربع، أي بكثافة تناهز ٢,٥ كلم لكل ألف كلم<sup>٢</sup>، وهو أقل بكثير من المتوسط العالمي البالغ ٢٣ كيلومترا لكل ألف كلم<sup>٢</sup>. وعلى المستوى القاري، تمت الموافقة على الشبكة الأفريقية المتكاملة للسكك الحديدية السريعة، وهي أحد البرامج الرئيسية في إطار خطة عام ٢٠٦٣، وذلك لتنفيذها في إطار خطة تطوير الشبكة في الأجل المتوسط، التي تغطي الفترة ٢٠٢٥-٢٠٤٥. ويهدف البرنامج إلى إنشاء

<sup>٩</sup> Emmanuel Amoah-Darkwah and Ricardo Reboledo, "The impact of the COVID-19 pandemic on infrastructure development in Africa." *The China Africa Project*, ٢ July ٢٠٢٠. متاح في الموقع التالي: <https://chinaafricaproject.com/analysis/the-impact-of-the-covid-19-pandemic-on-infrastructure-development-in-africa/>



سكك حديدية قارية سريعة لعموم أفريقيا تربط العواصم والمراكز التجارية الأفريقية، وتقلل من تكاليف النقل وتخفف الازدحام في نظم الهياكل الأساسية القائمة.

## جيم- النقل الجوي

٢٣- تشكل سوق النقل الجوي الأفريقي الموحدة، التي أطلقت في عام ٢٠١٩، وهي مشروع رائد في إطار خطة عام ٢٠٦٣، فرصة عظيمة لتعميق التكامل وحرية تنقل البضائع والأشخاص في القارة. ويوظف قطاع الطيران في أفريقيا أكثر من ٦,٢ ملايين شخص. وتشكل الرحلات الداخلية ٢٨ في المائة من السوق؛ وتشكل الرحلات الجوية الإقليمية والدولية ١٧ في المائة و ٥٥ في المائة على التوالي. وقد أثرت جائحة كوفيد-١٩ سلبا على قطاع النقل الجوي الأفريقي، وأدت القيود المرتبطة بالجائحة إلى انخفاض الربط الجوي في القارة.

## دال- المعلومات والاتصالات

٢٤- لقد شهد الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تحسنا ملحوظا في أفريقيا على مدى العقد الماضي، وهو يشكل محركا هاما للدليل تطوير الهياكل الأساسية الأفريقية.<sup>(١٠)</sup> ومع ذلك، لا تزال الفجوة الرقمية قائمة، ولطالما حال ارتفاع أسعار خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دون تسريع وتيرة التحول الرقمي في القارة. وفي عام ٢٠١٩، استخدم قرابة ٢١ في المائة من السكان الأفريقيين الإنترنت، مقابل ٨٠ في المائة في أوروبا. وتبلغ تكلفة البيانات أعلى مستوياتها في بلدان الجنوب الأفريقي. وتدفع زيمبابوي أعلى سعر لكل جيجابايت في العالم (٧٥,٢٠ دولارا)، تليها غينيا الاستوائية (٦٥,٨٣ دولارا) وجيبوتي (٣٧,٩٢ دولارا). وفي المقابل، يدفع كل من السودان (٠,٦٨ دولار) وجمهورية الكونغو الديمقراطية (٠,٨٨ دولار) أقل من دولار واحد لكل جيجابايت.

## هاء- الطاقة

٢٥- يعد الوصول إلى الطاقة الحديثة والموثوقة والمستدامة أمرا ضروريا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا وحاسما في مكافحة القارة للجائحة. ولا يزال استهلاك الكهرباء في القارة منخفضا مقارنة بالمناطق الأخرى، حيث يبلغ متوسط استهلاك الفرد حوالي ٢٠٠ كيلوواط ساعة سنويا. وإذ يقل نصيب الفرد من الاستهلاك عن ١٠٠ كيلوواط ساعة سنويا في إثيوبيا وبنن وجنوب السودان، فإنه يفوق ١ ٥٠٠ كيلوواط ساعة سنويا في بوتسوانا وجنوب أفريقيا وليبيا ومصر وموريشيوس وناميبيا. ويفتقر ما يقرب من ٦٠٠

<sup>١٠</sup> African Development Bank, "The Africa Infrastructure Development Index ٢٠١٨" (July ٢٠١٨). متاح في الصفحة الشبكية: <https://www.afdb.org/en/documents/document/the-africa-infrastructure-development-index-july-2018-103158>.

مليون شخص إلى الكهرباء ويعتمد حوالي ٩٠٠ مليون شخص على الكتلة الأحيائية والوقود التقليدي للطهي.<sup>(١١)</sup> وسيتعين، لتلبية الطلب المتزايد، ترفيع القدرة على توليد الكهرباء بقدر كبير في القارة، وهي تعادل حوالي نصف قدرة جنوب شرق آسيا.

٢٦- وفي خضم الأزمة الحالية، يعد توفير إمدادات كهربائية موثوقة أمراً بالغ الأهمية لدعم القطاع الصحي والشركات والمواطنين في ظل تغير أنماط الحياة بسبب العمل عن بعد والتعليم عن بعد، وما إلى ذلك. وتواجه الشركات التي توفر توصيلات الكهرباء خارج الشبكة وطاقات الطهي النظيفة اضطرابات كبيرة بسبب الجائحة. ويؤثر هذا الوضع سلباً على إمكانية الحصول على الطاقة، وستنتج عنه، إذا استمر، عقبات أمام دخول مشغلي القطاع الخاص إلى الأسواق وأمام التكامل الإقليمي، إلى جانب تفاقم ضعف البلدان أمام صدمات الاقتصاد الكلي.

## واو- تمويل الهياكل الأساسية

٢٧- في عام ٢٠١٨، بلغ إجمالي الأموال المرصودة لتطوير الهياكل الأساسية ١٠٠,٨ مليار دولار، بزيادة قدرها ٣٣ في المائة عن متوسط الفترة ٢٠١٥-٢٠١٧، وهو رقم قياسي بالنسبة إلى القارة. وقد تحققت تعبئة الموارد هذه من خلال الشراكات والتعاون بين القطاعين العام والخاص على الصعيدين القاري والدولي. ومع ذلك، لا تزال هناك فجوة في التمويل يتراوح مقدارها بين ٥٣ و٩٣ مليار دولار سنوياً. وانفرد غرب أفريقيا بمقدار ٢٥,٧ مليار دولار (٢٦ في المائة) من إجمالي الالتزامات. ويليه كل من شمال أفريقيا (٢٠ في المائة) وجنوب أفريقيا (١٨ في المائة) وشرق أفريقيا (١٤ في المائة). وقد صرف قرابة ١٣,٧ مليار دولار (١٤ في المائة) للجنوب الأفريقي، باستثناء جنوب أفريقيا، وحصلت أفريقيا الوسطى ٧ مليارات (٧ في المائة). وتلقى قطاع الطاقة نحو ٤٤ في المائة من مجموع التمويل، في حين وجه ٣٢ في المائة إلى النقل، و١٣ في المائة إلى المياه، و٧ في المائة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، و٤ في المائة إلى الاستثمارات المتعددة القطاعات.<sup>(١٢)</sup>

## زاي- الهياكل الأساسية بالنسبة للبلدان الأفريقية غير الساحلية

٢٨- تضم أفريقيا نصف البلدان النامية غير الساحلية في العالم، ومعظمها بلدان منخفضة الدخل. وتؤدي مواطن قصور الهياكل الأساسية التي تتجلى في نظام عبور ونقل غير فعال على الصعيد الوطني والإقليمي والقاري إلى تقييد اندماجها في سلاسل القيمة الحالية وإلى

<sup>١١</sup> الوكالة الدولية للطاقة، توقعات الطاقة في العالم ٢٠١٩ (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩). متاح في الموقع التالي: <https://www.iea.org/reports/world-energy-outlook-2019>

<sup>١٢</sup> African Infrastructure Consortium for Africa, *Infrastructure Financing Trends in Africa: 2018* (African Development Bank, Abidjan, 2018). متاح في الصفحة الشبكية: [https://www.icafrica.org/fileadmin/documents/IET\\_2018/ICA\\_Infrastructure\\_Financing\\_Trends\\_in\\_Africa\\_-\\_2018\\_Final\\_En.pdf](https://www.icafrica.org/fileadmin/documents/IET_2018/ICA_Infrastructure_Financing_Trends_in_Africa_-_2018_Final_En.pdf)

ارتفاع تكاليف الصادرات والواردات، مع ما يترتب عن ذلك من عواقب سلبية على القدرة التنافسية والنمو والرفاه العام. ويسعى برنامج عمل فيينا للبلدان النامية غير الساحلية للعدد ٢٠١٤-٢٠٢٤ إلى الاستجابة على نحو أكثر اتساقاً لاحتياجات البلدان النامية غير الساحلية ومشاكلها المحددة. وقد أثرت التدابير المتصلة بالجائحة التي اتخذت في بداية الأزمة الصحية غير المسبوقة، مثل إغلاق الحدود وعمليات الإغلاق، تأثيراً مفرطاً على التجارة والاستثمار في البلدان النامية غير الساحلية. ويرجع ذلك إلى اعتمادها الشديد على التجارة عبر الحدود.

٢٩- وواصلت اللجنة الاقتصادية تقديم الدعم للاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى التصدي للتحديات المتعددة والمتنوعة التي تواجهها في مجال الهياكل الأساسية. وواصلت اللجنة الاقتصادية دعمها لتنفيذ برنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا، بطرق عديدة، منها العمل باعتبارها أمانة إعداد المشاريع في إطار خطة العمل الثانية ذات الأولوية في إطار البرنامج؛ والعمل على رقمنة الهياكل الأساسية باعتبار ذلك استجابة تهدف إلى التعافي من الجائحة؛ وإجراء مراجعة تنظيمية لسوق الكهرباء لتسهيل الاستثمار الفعال من جانب القطاع الخاص؛ وإجراء البحوث لتحديد تبعات منطقة التجارة الحرة على الطلب على الهياكل الأساسية وخدمات النقل.

## خامساً - التكامل الاجتماعي

٣٠- لقد عززت الجائحة التنسيق والتكامل استجابة للأزمات الصحية الدولية. ويجري تنفيذ تكامل الرعاية الصحية على الصعيد القاري ودون الإقليمي والوطني، كما يتضح من تطبيق العديد من المبادرات الصحية التعاونية دون الإقليمية التي هي أساسية لإنعاش القارة وبلوغ التطلع ١ والهدف ١ من خطة عام ٢٠٦٣. وأتاحت مفوضية الاتحاد الأفريقي، بواسطة المراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها، قيادةً جديدةً بالثناء لدعم مكافحة الوباء. وشملت المبادرات القارية الرئيسية المتعلقة بالجائحة، التي قادتها المراكز ونفذت بمعية جهات مختلفة من الشركاء وأصحاب المصلحة، بما في ذلك اللجنة الاقتصادية، التنسيق وبناء التآزر على الصعيد الإقليمي؛ وتقييمات الآثار الصحية والإدارية والسياسية والاجتماعية الاقتصادية؛ وبناء القدرات وتقاسم المعارف، في مجالات منها المراقبة وتعزيز قدرات الاختبار؛ واستراتيجيات الإعلام بالمخاطر وحملات التوعية والتفاعل الاجتماعي؛ وإدارة سلسلة الإمداد.

٣١- والمنصة الأفريقية للإمدادات الطبية، التي أطلقها رئيس الاتحاد الأفريقي، رئيس جنوب أفريقيا سيريل رامافوسا، في عام ٢٠٢٠، هي مبادرة كبيرة للشراءات المجمع هدفها التغلب على النقص الفادح في إمدادات الأدوية في القارة. وهذه المنصة جزء من مبادرة صيدلانية تقودها اللجنة الاقتصادية وترتكز على منطقة التجارة الحرة وتقوم على

مبادئ الشراءات المجمع، والإنتاج المحلي للمعدات واللوازم الطبية، والمعايير التنظيمية ومعايير الجودة المنسقة لمساعدة المشترين على الوصول إلى منتجات رقيقة الجودة ومساعدة الموردين على النفاذ إلى سوق أكبر وخفض تكلفة الأدوية لفائدة المستهلكين الأفريقيين وتعزيز الشفافية والكفاءة. ورغم إنشاء المنصة، لا تزال القارة تواجه تحديات تتصل بنوعية الأدوية واللوازم الطبية. لذا يتعين بصورة ملحّة أن تصدق الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على الوكالة الأفريقية للأدوية وتشغلها لتنظيم المنتجات الطبية ومواءمتها والحد من تداول الأدوية المتدنية النوعية والحفاظ من ثم على الأرواح. وواصلت اللجنة الاقتصادية، في إطار المبادرة الصيدلانية، العمل مع المؤسسات الشريكة، بما فيها مفوضية الاتحاد الأفريقي، لضمان تصديق المزيد من الدول على معاهدة إنشاء الوكالة الأفريقية للأدوية وضمان تنفيذها بفعالية.

٣٢- وعلى الصعيد دون الإقليمي، أنشأت المراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها خمسة مراكز تنسيق ترتبط ارتباطاً مباشراً بالنظم الصحية الوطنية. ومركز التنسيق في غرب أفريقيا جزء لا يتجزأ من المركز الإقليمي لمراقبة الأمراض ومكافحتها الذي يتبع منظمة الصحة التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والذي كان موجوداً من قبل. والمراكز الأربعة الأخرى لا تتبع الجماعات الاقتصادية الإقليمية المعترف بها من قبل الاتحاد الأفريقي. وقد تباين مدى المشاركة بين الجماعات الاقتصادية الإقليمية ومراكز التنسيق الإقليمية والمراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها على امتداد الجائحة. ويبدو أن هذه المراكز قد أدت دوراً رئيسياً في استجابات كل من جماعة شرق أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي للجائحة. والعمل التعاوني باستخدام الأطر والأدوات دون الإقليمية والقارية للمراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها وللوكالة الأفريقية للأدوية وللجماعات الاقتصادية الإقليمية يبشر بمزيد من الفعالية في الجهود العابرة للحدود الرامية إلى مكافحة الأوبئة. بيد أن الصكوك دون الإقليمية والقارية تحتاج إلى تدعيم وتعزيز بالموارد الكافية وإضفاء الشرعية عليها من خلال التصديق عليها ودمجها في الأنظمة القانونية المحلية من أجل الاضطلاع بأدوارها.

## سادساً - الحوكمة والسلام والأمن

٣٣- تراجع عدد النزاعات المسلحة وشدها في أفريقيا على مدى العقد الماضي، ولكن التهديدات التي تشكلها الجهات الفاعلة المسلحة من غير الدول لا تزال قائمة. وقد ظهرت بؤر ساخنة جديدة لسوء الحوكمة والنزاع في بعض أجزاء القارة. وبدأ الإرهاب ينتشر في أفريقيا، ما يجعله أحد التهديدات الرئيسية لمؤسسات الحوكمة والسلام والأمن، وكذلك للتكامل والتنمية. وفي السنوات الأخيرة، أنشئت آليات لمنع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها بواسطة الجهود التعاونية لمختلف الجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية. وفي عام ٢٠١٩، اعتمد الاتحاد الأفريقي موضوعه السنوي: "إسكات البنادق في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٠". وكان

الهدف من ذلك تيسير بناء قارة أفريقية خالية من الصراعات ومتكاملة ومزدهرة، على النحو المتوخى في خطة عام ٢٠٦٣. بيد أن نتائج تلك الجهود كانت متفاوتة. فقد أحرز العديد من البلدان والمناطق دون الإقليمية تقدما، في حين شهدت بلدان أخرى ركودا أو تراجعاً، كما يتضح من عودة التغييرات غير الدستورية للحكومات، وهو ما قيد عملية التكامل الإقليمي.

٣٤- وكانت الجهود المشتركة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والشركاء الآخرين حاسمة في التصدي لمختلف النزاعات المتصلة بالحكم في بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية والكاميرون. ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية، على سبيل المثال، استمرت حالة السلم والأمن العامة في التحسن بعد حدوث أول انتقال سلمي للسلطة منذ عام ١٩٦٠ في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩. وظل التعاون بين الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية (أي السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية)، إلى جانب الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والجهات الأخرى صاحبة المصلحة، مُركزا على تطورات حالة الحوكمة والسلم والأمن في إثيوبيا وجزر القمر وجنوب السودان والسودان والصومال. وأحرز الصومال، على سبيل المثال، تقدما نحو المصالحة السياسية والأمن والانتعاش الاقتصادي، رغم أنه لا يزال هشاً ومعرضاً للتهديدات الأمنية، وذلك جزئياً لأن سلطة الدولة لم تصل بعد إلى بعض أجزاء البلد.

٣٥- وفي شمال أفريقيا، شكلت الأزمة الليبية المعقدة والآخذة في التطور التحدي الرئيسي للحكومة والسلم والأمن. وقد قلصت الجهات الفاعلة المتعددة في النزاع الليبي دور اتحاد المغرب العربي، وهو الجماعة الاقتصادية الإقليمية الرئيسية في المنطقة دون الإقليمية، الذي كان ينبغي أن يضطلع بدور محوري في حل الأزمة رغم تحدياته الداخلية العديدة. وأدى النزاع إلى تعطيل التكامل الإقليمي من خلال إضعاف اتحاد المغرب العربي وتجمع دول الساحل والصحراء، ما أجبر مقر الأخير على الانتقال مؤقتاً من طرابلس إلى نجامينا.

٣٦- وفي الجنوب الأفريقي، تنعم معظم البلدان بسلم وأمن نسبيين ويعتبر الحكم فيها جيداً إلى حد ما. وتلقى السلم والأمن في المنطقة دون الإقليمية دعماً إضافياً بفضل اتفاق السلام التاريخي المبرم بين حكومة موزامبيق والمقاومة الوطنية الموزامبيقية المعارضة في آب/أغسطس ٢٠١٩، الذي تلتها انتخابات ناجحة وسلمية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩. ومع ذلك، فقد برز الإرهاب بوصفه تهديداً رئيسياً في شمال موزامبيق، حيث أودى بحياة الكثيرين، وشرّد العديد من الناس، وعطل قطاع النفط والغاز. وتقوم الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بوضع نهج دون إقليمي إزاء ذلك الخطر. وبعد اندلاع العنف المعادي للأجانب في جنوب أفريقيا في عام ٢٠١٩، عمل الاتحاد الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي كذلك عن كثب مع حكومة جنوب أفريقيا لمنع التصعيد، ولدراسة الأسباب الجذرية، وإيجاد نهج جماعي دون إقليمي وقاري.

٣٧- وفي غرب أفريقيا، واصل الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وغيرها من الجهات الفاعلة الرئيسية التصدي لأوضاع غير مستقرة سياسيا في بوركينا فاسو وغينيا بيساو وغينيا وكوت ديفوار ومالي والنيجر ومنطقة الساحل الأوسع، بما في ذلك تصاعد الإرهاب والاتجار بالمخدرات. وجسدت دولة مالي ومنطقة الساحل الكبير بعضا من أكثر الهواجس الأمنية إلحاحا في القارة في جل مراحل الفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠، رغم مبادرات المصالحة والوساطة الجديرة بالثناء. ويعاني مالي النزاع منذ عام ٢٠١٢، وهو نزاع امتد إلى بوركينا فاسو والنيجر المجاورتين.

### سابعاً-الهجرة وحرية تنقل الأشخاص

٣٨- اعترف القادة الأفريقيون بأهمية حرية تنقل الأشخاص بوصفها محركا رئيسيا للتكامل دون الإقليمي والقاري. ويتجسد هذا المطمح في القيام في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ باعتماد البروتوكول الملحق بالمعاهدة المنشئة للجماعة الاقتصادية الأفريقية والمتعلق بحرية تنقل الأشخاص وحق الإقامة والاستقرار. ورغم الرغبة المشتركة والإجراءات المتخذة لتحقيق ذلك الهدف، كان التقدم المحرز متفاوتا ولا تزال التحديات قائمة. ويحتاج البروتوكول إلى ١٥ تصديقا لكي يدخل حيز النفاذ ولكي ينفذ. ولم يتلق حتى الآن سوى ٤ تصديقات (من رواندا، وسان تومي وبرينسيبي، ومالي، والنيجر) و٣٣ توقيعاً<sup>(١٣)</sup> وتنفيذ البروتوكول بفعالية أن يعزز النمو من خلال زيادة تطوير القطاع الخاص وتدعيم السياحة والتعليم والقدرة التنافسية وتحسين الرفاه في البلدان الأفريقية. وقد أخذت مفوضية الاتحاد الأفريقي زمام المبادرة في وضع مبادئ توجيهية لتصميم وإنتاج وإصدار جواز سفر للاتحاد الأفريقي، يكون في متناول مواطني الدول الأعضاء.

٣٩- ولا يتمتع الأفريقيون حاليا بحرية الدخول من دون تأشيرة إلا إلى ٢٥ في المائة من البلدان الأفريقية الأخرى؛ ويجب عليهم الحصول على تأشيرات عند الوصول في ٢٤ في المائة منها؛ ويجب عليهم الحصول على تأشيرات للسفر إلى ٥١ في المائة<sup>(١٤)</sup> وفي عام ٢٠٢٠، كانت التأشيرات الإلكترونية متاحة في ٢٤ دولة (٤٦ في المائة من البلدان الأفريقية). ورغم الجائحة حافظت ٥٠ دولة على درجتها في مؤشر انفتاح التأشيرات أو حسنتها، مع تقدم ٢٠ دولة منها في الترتيب. ويؤدي اتحاد المغرب العربي وجماعة شرق أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي أداء جيدا على نحو خاص فيما يتعلق بالمعاملة بالمثل من حيث الانفتاح. وعلاوة على ذلك، كانت جماعة شرق أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الأفضل أداء بين الجماعات الاقتصادية الإقليمية من حيث حرية تنقل الأشخاص، في حين سجلت السوق

<sup>١٣</sup> Specialized Technical Committee on Migration, Refugees and Internally Displaced Persons, "Progress report on the free movement of persons in Africa" (African Union Commission, ٢٠١٩).

<sup>١٤</sup> African Development Bank and African Union, "Africa visa openness report ٢٠٢١" (٣١ December ٢٠٢١) متاح في الموقع التالي: <https://www.afdb.org/en/documents/africa-visa-openness-report-٢٠٢١>.

المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي أضعف أداء، واستنادا إلى دليل التكامل الإقليمي الأفريقي لعام ٢٠١٩.

## ثامنا- خاتمة وتوصيات

٤٠- لقد أحرزت الجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي تقدما جديرا بالثناء في تنفيذ خطط التكامل الخاصة بكل منها. ومع ذلك، لا يزال هناك عدد من التحديات. وتشمل هذه التحديات عدم كفاية الموارد المالية، وضعف شبكات الهياكل الأساسية، وعدم وجود آليات مناسبة لتتبع التقدم المحرز، ومحدودية تنفيذ سياسات التكامل. لذا يلزم بذل جهود جماعية من كل الجماعات الاقتصادية الإقليمية والشركاء الرئيسيين والجهات صاحبة المصلحة في مشروع التكامل، لا سيما في مجال التكامل الصحي.

٤١- ومن شأن إطلاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وهي جزء من أطر التكامل دون الإقليمي والقاري، تسريع تعافي القارة من أزمة الجائحة غير المسبوقة. وبإتاحة إمكانية النفاذ إلى سوق واسعة وزيادة التجارة الإقليمية وخفض تكاليف التجارة وتبسيط الإجراءات الحدودية، توفر المنطقة مجموعة من الفرص للبلدان الأفريقية، بما في ذلك منحها إمكانية تنويع صادراتها وتسريع النمو واجتذاب استثمارات محلية وأجنبية مباشرة أكثر إنتاجية. وفي المدى المتوسط والطويل، من المتوقع أن تعزز المنطقة قدرة البلدان الأفريقية على الصمود في وجه الصدمات الاقتصادية المستقبلية والحفاظ على النمو المستدام في مرحلة ما بعد الجائحة.

٤٢- وستواصل اللجنة الاقتصادية إعطاء الأولوية لتقديم الدعم إلى الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية ومفوضية الاتحاد الأفريقي وأمانة منطقة التجارة الحرة، بغية تفعيل المنطقة بالكامل، وذلك بسبل منها إعداد وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية ودون الإقليمية، وكذلك من خلال تنفيذ النتائج والتوصيات الواردة في التقارير الثلاثة التالية: تقييم التكامل الإقليمي في أفريقيا؛ ونحو منطقة استثمار مشتركة في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية: تكافؤ الفرص من أجل الاستثمار فيما بين البلدان الأفريقية؛ وتنظيم منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية- الواجهة البينية للجماعات الاقتصادية الإقليمية.